

Distr.: General
13 September 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 18 (ك) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل التنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

181024 141024 24-16171 (A)



تقرير من إعداد أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 281/77، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يعدّ، في حدود الموارد المتاحة، وبالتعاون مع فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. ويوثّق هذا التقرير كيفية مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتعافي الشامل للجميع والحافل بفرص العمل والمتسم بالقدرة على الصمود والاستدامة. ويسلط التقرير الضوء على التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها بعد اعتماد القرار على مستوى تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية، وكذلك من خلال التعليم والبحث وخدمات الدعم المالي وغير المالي، والإدراج في الإحصاءات، كما يقدم التقرير توصيات تطلعية في هذا الصدد.

أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 281/77، إلى الأمين العام أن يعدّ، بالتعاون مع فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. ويستكشف هذا التقرير مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتعزيز التعافي الشامل للجميع والحافل بفرص العمل والمتسم بالقدرة على الصمود والاستدامة. وقد شجعت الجمعية العامة في قرارها الدول الأعضاء، والكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمؤسسات المالية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والدولية والإقليمية على تعزيز الدعم المقدم للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

2 - وهذا التقرير مقدّم من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وقد أعدّ الأونكتاد هذا التقرير، مع منظمة العمل الدولية، باعتبارهما الرئيسيين المشاركين لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويعتمد التقرير على معلومات مقدّمة من كيانات في منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية وأطراف معنية أخرى، دون أن يعني ذلك تأييدها ضمناً.

3 - ويتضمن التقرير موجزاً للممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات التي تمت مواجهتها وتوصيات إلى جانب التفكير في الإمكانيات التحويلية التي يتيحها الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي من حيث تعزيز أهداف التنمية المستدامة. وتم توزيع استبيانات على جميع الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى على الصعيد العالمي. ويتضمن التقرير مساهمات وردت من 17 حكومة وثمانية كيانات تابعة للأمم المتحدة وست منظمات دولية غير حكومية ومنظمتين حكوميتين دوليتين ومصرف تنمية واحد. ويعرض هذا التقرير المبوب بطريقة تساعد على الفهم وتدعم اتباع نهج متكامل، الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية المتصلة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلى جانب مناقشة الأدوار الحاسمة التي يؤديها كل من التعليم والبحث والدعم المالي وغير المالي والإحصاءات. وتهدف نتائجه إلى إرشاد الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى في سعيها لدعم الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي بهدف زيادة الوعي بإمكاناته الكبيرة من حيث التقدم العالمي، بما في ذلك فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات الميثاق من أجل المستقبل.

ثانياً - دور الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي وكياناته في تحقيق خطة عام 2030

4 - يتضمن القرار 281/77 تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي اعتمده بالإجماع ممثلو الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال خلال مؤتمر العمل الدولي المعقود في حزيران/يونيه 2022. ووفقاً للتعريف:

[يشمل] الاقتصاد الاجتماعي والتضامني [...] المنشآت والمنظمات والكيانات الأخرى التي تضطلع بأنشطة اقتصادية واجتماعية وبيئية خدمةً للمصلحة الجماعية و/أو العامة، استناداً إلى مبادئ التعاون الطوعي والمعمونة المتبادلة والإدارة الديمقراطية و/أو التشاركية والاستقلال الذاتي والاستقلالية وإيلاء الأولوية للناس والغرض الاجتماعي على رأس المال في توزيع الفوائد و/أو الأرباح واستخدامها، فضلاً عن الأصول. و[تتشد] كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني [...] الجدوى والاستدامة على المدى الطويل، وتتطلع إلى الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى

الاقتصاد المنظم، وتنشط في كافة قطاعات الاقتصاد. وتضع موضع التنفيذ مجموعة من القيم المتأصلة في سير عملها والمتوافقة مع رعاية الناس والكوكب والتمشية مع المساواة والإنصاف والتكافل والإدارة الذاتية والشفافية والمساءلة وتحقيق العمل اللائق و[...]. سبل العيش. [ويشمل] الاقتصاد الاجتماعي والتضامني [...]. بحسب الظروف الوطنية، التعاونيات والجمعيات والتعاضديات والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية وجماعات المساعدة الذاتية وغيرها من الكيانات العاملة وفقاً لمبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وقيمه.

5 - ويعكس هذا التعريف الدولي المعتمد للاقتصاد الاجتماعي والتضامني توازنا حيويًا بين القيم والمبادئ العالمية والظروف المحلية. وتوجد أوجه تكامل وتأزر واضحة بين كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وغيرها من المنشآت الخاصة العامة. ولكن الطابع المميز للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ونشاطه في مختلف القطاعات الاقتصادية يستوجب إبراز صورته ومعالجة مستويات إضافية من التعقيد في السياسة العامة. ورغم ظهور توافق واسع في الآراء بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلا أنه تجري الإشارة له بمصطلحات مختلفة حسب اختلاف السياقات والثقافات. وتشمل تلك المصطلحات "الاقتصاد الاجتماعي"، ولا سيما في الاتحاد الأوروبي، و "الاقتصاد التضامني" في البرازيل وكولومبيا، و "الاقتصاد الشعبي والتضامني" في إكوادور، و "الاقتصاد الاجتماعي التضامني" في كوستاريكا، و "الاقتصاد الشعبي" في جمهورية فنزويلا البوليفارية. ويشير مصطلح "القطاع الثالث" في إيطاليا و "الاقتصاد الشعبي" في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي السنغال إلى مجموعات فرعية من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. بينما تشير خطة التنمية الوطنية للفترة 2022-2026 في كولومبيا إلى "الاقتصاد الشعبي والمجتمعي" إلى جانب مصطلح "الاقتصاد التضامني" الأكثر رسوخًا.

6 - ويساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جميع أهداف التنمية المستدامة. ويساهم بشكل خاص في الانتقال العادل للأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، ويدعم بنشاط الهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، والهدف 13 (العمل المناخي)، والهدف 14 (الحياة تحت الماء)، والهدف 15 (الحياة في البر)، والهدف 6 (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي)، والهدف 7 (الحصول على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة). وكثيرًا ما تقوم كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بممارسات تسمح بتعزيز الإدارة المستدامة للموارد، وتقليل النفايات وإعادة استخدامها، وخفض البصمة الكربونية. وتنشط تلك الكيانات في أنشطة الطاقة المتجددة والزراعة الإيكولوجية وجهود الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، بما في ذلك مبادرات التجارة البيولوجية. وبادماج الاعتبارات البيئية في عملياتها الأساسية، تساعد كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على التخفيف من آثار تغير المناخ، والحفاظ على النظم البيئية الطبيعية، وتعزيز إعادة الاستخدام وإعادة التدوير. ولا تساهم تلك الجهود في تحقيق الأهداف البيئية فحسب، وإنما تساهم أيضًا في الاستجابة للآزمات العالمية. وتساهم كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الانتقال العادل، وفي توفير فرص عمل خضراء، بإدماج المجموعات التي تعيش أوضاعًا هشة مثل العمال في مجال إعادة التدوير غير الرسمية في سلاسل الإمداد المتصلة بإدارة النفايات. وتساهم الكيانات التي تضم أفرادًا من الشعوب الأصلية في الحفاظ على البيئة والقدرة الإنتاجية للأرض ومواردها والمعارف والممارسات التقليدية، وفي حمايتها وتنميتها، وذلك بشكل خاص من خلال نماذج الملكية المشتركة والنهج القائمة على تقاسم المنافع، وذلك على عكس نماذج الملكية الفردية. ومن خلال تلك المبادرات، يعزز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أيضًا قدرة المجتمع على الصمود وإقامة روابط ثقافية قوية.

7 - ويتواءم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع الهدف 2 (القضاء على الجوع) والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه) من أهداف التنمية المستدامة. وكثيرا ما تنشط كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في قطاعات الزراعة وإنتاج الأغذية والرعاية الصحية، مع التركيز على إمكانية الحصول على السلع والخدمات وتوفيرها بتكلفة ميسورة. وقد ظلت التعاونيات الزراعية نشيطة منذ فترة طويلة ولديها تاريخ حافل في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي تجعل عمليات الإنتاج والتسويق أكثر كفاءة، وتقوم بتقاسم النتائج مع أعضائها. ومن خلال تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة مثل الإيكولوجيا الزراعية والمنظومات الغذائية المحلية والتجارة المنصفة، تضمن تلك التعاونيات توفير إمدادات غذائية مستقرة وكافية، ولا سيما في المناطق التي تعاني من نقص في الخدمات. فعلى سبيل المثال، يمثل اتحاد غوجارات التعاوني لتسويق الحليب في الهند واحدا من أكبر منشآت الألبان في العالم. وفي أفريقيا، حيث ينتج صغار المزارعين معظم الأغذية المستهلكة، تساهم منظمات مثل اتحاد مزارعي شرق أفريقيا، الذي يمثل أبرز المؤسسات والتعاونيات ومنظمات المزارعين الأخرى، في تحقيق الأمن الغذائي. وتوسعى الخطط الزراعية التي تدعمها المجتمعات المحلية إلى معالجة قضايا الأمن الغذائي إلى جانب الشواغل المحلية الأخرى، بالإضافة إلى تحسين دخل المنتجين. وعلاوة على ذلك، توفر كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الخدمات الصحية الأساسية التي تشمل خدمات الرعاية منذ مرحلة الطفولة المبكرة إلى رعاية المسنين، وتضطلع التعاونيات التي تضم العديد من الأطراف المعنية بدور كبير في هذا الصدد. ويقدم تحالف موندراغون الصحي في إسبانيا وتعاونية عمال الرعاية الصحية في إيطاليا الخدمات والحلول، ويقومان بتطوير المنتجات. وتساهم تلك الجهود في الحد من الجوع وسوء التغذية، وتعزيز السيادة الغذائية، وإقامة مجتمعات أكثر صحة. ويعالج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أيضا الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والهدف 11 (استدامة المدن والمجتمعات المحلية) في جميع المناطق. وتدعم كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الحفاظ على الثقافة وتعزيز التنوع الثقافي من خلال برامج الفنون المجتمعية والمهرجانات الثقافية وحماية التراث الثقافي غير المادي. وتعزز منظمة الأفرو ريغي (AfroReggae) في البرازيل التنوع الثقافي والحفاظ عليه من خلال الموسيقى والرقص والبرامج الفنية، وإشراك الشباب من المجتمعات المهمشة. وكثيرا ما تشارك كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في ممارسات مبتكرة تحفز على إيجاد حلول تكنولوجية مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحلية، مما يعزز التصنيع الشامل للجميع والمستدام. وهي تدعم المؤسسات الصغيرة الحجم ومشاريع البنية التحتية المستدامة الملائمة للسيارات المحلية التي تعزز القدرة على الصمود والرفاه في الأوساط الحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تركز مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على إنشاء مدن شاملة للجميع من خلال التخطيط والتنمية المجتمعيين، لكي توفر تلك المدن السكن الميسور التكلفة، والخدمات العامة، ووسائل النقل المستدام. وفي ألمانيا، تقوم حركة الإسكان التعاوني في برلين بتطوير مشاريع إسكان ميسورة التكلفة تدمج ممارسات البناء المستدام والبنية التحتية الخضراء. وتسمح تلك الجهود بتحسين جودة الحياة وتساهم في إنشاء بيئات حضرية أكثر إنصافاً واستدامة.

8 - ويثري الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المشهذ الثقافي والتعليمي بشكل كبير، ويتناول بشكل خاص الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد). وكثيرا ما تشارك الكيانات في أنشطة تشجع التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، ولا سيما للفئات الممثلة تمثيلا ناقصا بسبب التحيزات الاجتماعية، أو لتلك التي تعيش في المناطق المهمشة والتي تعاني من نقص في الخدمات. فعلى سبيل المثال، توفر كلية "بيرفوت" في الهند فرصا للتعليم والتدريب لفائدة المجتمعات الريفية، وخاصة النساء. ومن خلال التركيز على أساليب التعلم التشاركية والتجريبية، تساعد

كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تطوير المهارات المفيدة للسياقات المحلية. وفي كوت ديفوار، تتيح مؤسسة سيمبلون الاجتماعية فرصاً لتدريب الشباب في مجال البرمجة الحاسوبية والتكنولوجيا، بما يتماشى مع طلب السوق، وتخصص جزءاً من تدريباتها للشابات. وفي العديد من البلدان، تقوم المنظمات غير الربحية التي تشاطر قيم وهاياكل حوكمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتطوير وتنفيذ معظم الأنشطة الثقافية. ولا تحسّن تلك المبادرات النتائج التعليمية فحسب، وإنما تعزز أيضاً التماسك الاجتماعي والهوية الثقافية.

9 - ويضطلع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدور حيوي في الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) من أهداف التنمية المستدامة في العديد من المناطق. ووفقاً لبيانات يتيحها الاتحاد الأوروبي، مثّلت كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في عام 2017 نسبة 10 في المائة من المنشآت، ووفّرت فرص عمل مدفوعة الأجر لنسبة 6,3 في المائة من القوة العاملة، حيث ساهمت منظومة اقتصاد الجوار والاقتصاد الاجتماعي بنسبة تُقدّر بـ 6,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن معظم البلدان لا تقيس حجم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومساهماته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل كافٍ. وتوفر كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرص عمل شاملة ومستدامة، وتعطي الأولوية لظروف العمل اللائق والأجور العادلة ولحقوق العمال. وهي تدعم الاقتصادات المحلية بتعزيز ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والتجمعات التي تساهم في التنوع الاقتصادي وفي القدرة على الصمود، بالتوازي مع تقديم خدمات كثيرة ما تفقر إليها المناطق النائية أو الفقيرة. ومع أن معظم تلك الكيانات هي من المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فإن كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الكبيرة هي أيضاً من كبار أرباب العمل، كما يتضح ذلك على سبيل المثال من تقرير المرصد العالمي للتعاونيات. ومن خلال التركيز على الإنصاف الاجتماعي والعدالة الاقتصادية، توفر كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني موارد كسب للفئات المهمشة، بمن في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة. وتدعم منظمة "La Base" في الأرجنتين التعاونيات العمالية بتزويدها بخدمات مالية. وكثيراً ما تقوم تلك الكيانات طوعاً (ولكنها مطالبة في بعض البلدان بحكم القانون) بإعادة استثمار جزء من أرباحها أو كل أرباحها، في مشاريع لتنمية المجتمعات المحلية، وتعزيز البنية التحتية الاجتماعية، وتحسين مستويات المعيشة.

10 - وتضطلع كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدور محوري في النهوض بالمساواة بين الجنسين (الهدف 5) والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10) من أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الممارسات الشاملة للجميع والترويج للمساواة وعدم التمييز، بما في ذلك على أساس نوع الجنس، والعرق و/أو الأصل الإثني، والإعاقة. وتعطي تلك الكيانات الأولوية لإمكانية الحصول العادل على الخدمات الأساسية، وكذلك للملكية الجماعية والمجتمعية للموارد والتحكم فيها. فعلى سبيل المثال، قامت رابطة النساء اللائي يعملن لحسابهن في الهند، التي تضم في عضويتها أكثر من 2,9 مليون امرأة عاملة في الاقتصاد غير الرسمي، باحتضان مجموعة من التعاونيات والمنشآت الاجتماعية الجماعية في العديد من القطاعات. وتقدم رابطة النساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص خدمات الدعم المالي وغير المالي لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التابعة لهيكلها. وفي جمهورية كوريا، قامت مؤسسة "N Visions" الاجتماعية، التي أنشأت نموذج توظيف مناسب للأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر، بتطوير نموذج عمل مستدام بالتوازي مع زيادة التوعية بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتيح تلك الكيانات فرصاً أمام النساء والشباب والمهاجرين وفئات الأقليات الأخرى للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والأدوار القيادية وعمليات صنع القرار، وهكذا تعزز التمكين

الاقتصادي والاستقلالية وتقلص من الفوارق. وتتخذ تلك الكيانات أيضاً سياسات ومبادرات تعالج العنف الجنساني وتدعم التوازن بين العمل والحياة الشخصية وتضمن المساواة في الحصول على الموارد والخدمات. ومن خلال التصدي للمعايير والممارسات التمييزية، يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في بناء مجتمعات أكثر إنصافاً يتم فيها تقدير التنوع وتتيح فرصاً أمام جميع الأفراد للازدهار.

11 - ويساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفعالية في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمؤسسات القوية) من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي والمشاركة السياسية الشاملة ودعم أنظمة العدالة، مما يعكس تأثير هذا الاقتصاد على مختلف السياقات الجيوسياسية. وتقوم كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتعزيز الحوكمة الديمقراطية والشفافية والمساءلة في سياق عملياتها، وتسعى إلى أن تكون نماذج للحوكمة الرشيدة. وهي كثيراً ما تساهم في جهود المناصرة والحوارات السياسية، وتمثل مصالح الجماعات المهمشة والمجتمع المدني المحلي وتؤثر على السياسات العامة لجعلها أكثر شمولاً وإنصافاً، بما في ذلك لفائدة النازحين قسراً ومجتمعاتهم المضيفة. وبدعم مبادرات العدالة المجتمعية وآليات حل النزاعات، تساعد تلك الكيانات على بناء مجتمعات مسالمة وقادرة على الصمود مما يحد من الاستقطاب. وفي تركيا، تتيح التعاونيات النسائية "Kınalı Eller" و "Cemre" و "Meryem" فرصاً لجمع المجتمعات المضيفة والنساء اللاجئات من أجل دعم أنشطتهن المدرة للدخل وتوفير الحماية المجتمعية والحفاظ على التماسك الاجتماعي وتقديم الخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية والصحية. وفي نيبال، يعمل مركز المجتمع المحلي للاعتماد على الذات مع المزارعين الذين لا يملكون أراضي ومع صغار المزارعين لضمان حقهم في الأرض وتعزيز السلام المستدام. كما أن تركيز كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الإدماج والتماسك الاجتماعي وحقوق الإنسان وتمكين المجتمعات المحلية يعزز التقدم نحو تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

12 - ويضطلع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدور حيوي في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (الشراكات من أجل تحقيق الأهداف) بإقامة جسور بين الأسواق المحلية والعالمية والأسواق غير الرسمية والرسمية والمجتمعات المحلية في مختلف المناطق. وكثيراً ما تتعاون كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وتستفيد تلك الشراكات من الموارد والخبرات والشبكات المتنوعة المتاحة لتعزيز تأثيرها ومعالجة التحديات المعقدة. وتكتسي المشاركة في فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني أهمية كبيرة في هذا الصدد. فبتعزيز النهج التعاوني، يقوي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إطار الشراكة العالمية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تم الاعتراف صراحةً بأن التعاونيات تندرج ضمن وسائل تنفيذ تلك الأهداف. ويعمل التحالف التعاوني الدولي، الذي تأسس عام 1895، على تيسير التعاون بين التعاونيات في جميع أنحاء العالم، ويتفاعل مع الأطراف المعنية الوطنية والدولية. وتعزز تلك الجهود اتساق وفعالية الأنشطة الإنمائية، لأنها تضمن أن تكون شاملة وتشاركية ومتوافقة مع مبادئ التنمية المستدامة، بما في ذلك المبدأ المتعلق بعدم ترك أحد خلف الركب.

ثالثاً - الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية

13 - تضطلع الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية بدور محوري في دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ودون الحصول على اعتراف رسمي، تواجه العديد من الكيانات صعوبات تعرقل حصولها على التمويل والمشاركة في المناقصات العامة وأهليتها للحصول على الدعم الحكومي. وكثيراً ما تكون قوانين الأعمال غير مناسبة للهيكل والأهداف التي تتفرد بها كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وعادةً ما تكون النظم المالية والضريبية غير ملائمة لخصوصيات هذا النوع الاقتصادي. وتساعد أطر العمل المواثية على إضفاء الشرعية على تلك الكيانات، بخلق بيئة عمل داعمة ونظام إيكولوجي يلبي الاحتياجات التي تتفرد بها كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتدعم تطورها بما يتماشى مع قيمها ومبادئها بالتوازي مع تسهيل إقامتها لروابط مع المنشآت الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تضمن الأطر المواثية قدرة تلك الكيانات على مواصلة عملياتها وتوسيع نطاقها بفعالية من خلال تعزيز قدرتها على الصمود وتمكينها من الحصول على الخدمات المالية وغير المالية، مما يعزز استدامتها ومساهمتها بشكل عام. ويسلط هذا الفرع الضوء على الأطر التي أنشئت على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية.

14 - وحتى قبل اعتماد قرار الجمعية العامة 281/77، كانت هناك أطر عمل مهمة قائمة لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ففي عام 2022، اعتمدت منظمة العمل الدولية قراراً واستراتيجية وخطة عمل للفترة 2023-2029 بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وفي العام نفسه، قدمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي توصية المجلس بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والابتكار الاجتماعي. وعلى المستوى الإقليمي، اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة عمله بشأن الاقتصاد الاجتماعي في عام 2021، مما سمح بوضع إطار عمل شامل لدعم الاقتصاد الاجتماعي. وبعد اعتماد القرار 281/77، اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي مزيداً من الخطوات في توصيته المؤرخة 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بشأن تطوير ظروف العمل في إطار الاقتصاد الاجتماعي، التي تهدف إلى تحسين إمكانية الوصول إلى سوق العمل والاندماج الاجتماعي من خلال تقديم توجيهات إلى الدول الأعضاء بشأن تعزيز السياسات التمكينية والأطر التنظيمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتدابير التي تيسر تطويره. وفي عام 2024، أيدت 19 دولة عضواً خريطة طريق لبيح للاقتصاد الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي.

15 - ويعمل الاتحاد الأفريقي على وضع استراتيجية وخطة تنفيذ عشرية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني للفترة 2023-2032. وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية، والحد من الفقر، وزيادة فرص العمل، وتعزيز التنمية المجتمعية، وتحسين إمكانية الحصول على التمويل الميسور التكلفة، والتعليم الجيد، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي المستدام. وتشدّد الخطة أيضاً على المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات المهمشة وتعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بما يتماشى مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وأطلقت في عام 2024 أيضاً الشبكة الأيبيرية - الأمريكية لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره محركاً للتنمية المستدامة. وهذه الشبكة هي ثمرة جهود تعاونية بين الدول الناطقة بالإسبانية والبرتغالية، وهي تضم مراقبين من كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومن المنظمات الدولية.

16 - وقد اتخذت كيانات منظومة الأمم المتحدة مجموعة من التدابير الهادفة لدمج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل أفضل في خططها وبرامجها. وفي خطة العمل الاستراتيجية الحالية للفترة 2024-2026 التي أعدتها فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بطريقة تشاركية، بما في ذلك من خلال الندوة التقنية الرابعة لفرقة العمل المعقودة في مونتريال، كندا،

تم التشديد على موضوعين شاملين هما إضفاء طابع مؤسسي على حوكمة فرقة العمل وتنفيذ القرار 281/77. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد خطة العمل أربعة مجالات ذات أولوية هي: اتساق السياسات، والتعليم والبحث، والحصول على خدمات الدعم المالي وغير المالي، والإحصاءات. وتواصل منظمة العمل الدولية تنفيذ استراتيجيتها وخطة عملها للفترة 2023-2029 بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي، وقد استحدثت ناتجًا مخصصًا لزيادة قدرة عناصرها على بناء اقتصاد اجتماعي وتضامني قوي وقادر على الصمود من أجل العمل اللائق في ميزانيتها للفترة 2024-2025. وتشمل التدابير الداخلية الأخرى التي اتخذتها تطوير قرارات المسؤولين وإنشاء شبكة على مستوى المنظمة بأسرها بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وقد بادرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإنشاء فرقة عمل إقليمية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وهي تتواصل مع ممثلي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وواصلت اللجنة أيضا دعم إقامة مرصد للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في كوستاريكا، وعملت مع حكومة شيلي أثناء سعيها لتعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الخاص بها. وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتعزيز المؤسسات الاجتماعية في جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ، وربطت ذلك بالجهود الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتحقيق التحول الأخضر. وشرع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في إدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في برامجه القائمة المتعلقة بالتجارة والتنوع البيولوجي والبدائل غير البلاستيكية والتحويلات الخضراء والعادلة. ومنذ إقرار ميثاق جنيف للرفاه، اعتمدت منظمة الصحة العالمية قرارين بشأن تحقيق الرفاه باستخدام نهج تعزيز الصحة.

17 - وعلى المستوى الوطني، توجد سياسات بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في عدد من البلدان، من بينها كولومبيا ومالي والمكسيك، وهي قيد التطوير في بلدان مثل البرازيل وجنوب أفريقيا. وقد يشكّل وضع سياسات من هذا القبيل على المستوى دون الوطني عاملاً أساسياً لضمان التكيف المحلي، كما برهنت على ذلك الحالة في الأرجنتين⁽¹⁾. وكثيراً ما تكتسي مشاركة الجهات الفاعلة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تصميم وتنفيذ ورصد التدابير ذات الصلة أهمية حاسمة لنجاحها. وعموماً، تشدد تلك السياسات والبرامج في مختلف أنحاء العالم على الحوكمة الرشيدة والرصد والمساءلة والدعم المالي وتنمية القدرات والتنظيم والتمثيل وتعزيز الشراكات بين الأطراف المعنية لخلق بيئة ملائمة لضمان فعالية التنفيذ والتأثير. ولكن اعتماد الأطر لا يضمن بالضرورة تنفيذها بشكل سليم. ويجب أن تقترن تلك الأطر برقابة فعالة وبمتابعة تنفيذها حتى النهاية لتحقيق النتائج المنشودة حقاً. وقد وُضعت إرشادات بشأن وضع وتنفيذ أطر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من قِبَل كلٍّ من معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بشأن السياسات العامة المحلية، والمنندى الدولي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وشبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر القارات بشأن صياغة التشريعات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الأطر القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل منظمة العمل الدولية على وضع توجيهات بشأن اتباع نهج العمل اللائق عند سن التشريعات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

18 - أما الأطر القانونية التي تتناول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمفهوم جامع فهي أقل شيوعاً ولكنها شهدت تقدماً في العقود الأخيرة. وتوجد في حوالي 30 بلداً قوانين إدارية بشأن الاقتصاد الاجتماعي

(1) منظمة العمل الدولية، "العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، الدورة 110 لمؤتمر العمل الدولي، 2022؛ والمرجع نفسه، "Cooperatives and the world of work No. 16: legal compendium on the social and solidarity economy"، ILO briefing series، أيار/مايو 2022.

والتضامني على المستوى الوطني أو دون الوطني. وترسي القوانين الإطارية أساسًا قانونيًا لدعم وتنظيم الطيف الواسع من كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتوضح تلك القوانين النطاق والتعاريف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من هذا الاقتصاد، حيث تحدد قيمه وأغراضه ومبادئه وتطلعاته وأشكاله القانونية والتنظيمية وأنشطته. وتهدف تلك القوانين أيضاً إلى تعزيز التنمية المستدامة وضمان الاتساق مع السياسات الوطنية و/أو دون الوطنية الأعم، بضمان أن تعمل الكيانات في بيئة داعمة قانونياً تراعي معايير العمل وحقوق الإنسان. وفي كيبك، كندا، احتفل قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في عام 2023 بمرور 10 سنوات على صدوره، بينما يعود القانون الإطاري بشأن الاقتصاد الاجتماعي في بلجيكا إلى عام 2008. وتجري مراجعة تلك القوانين في بعض البلدان، مثل إسبانيا، وهي في انتظار أن تستعرضها وتناقشها البرلمانات في المغرب وجمهورية كوريا. وفي فرنسا، يقوم المجلس الأعلى للاقتصاد الاجتماعي، الذي أنشئ لإقامة رابط بين صانعي السياسات وممثلي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الرئيسيين، بمناقشة إمكانية مراجعة قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لعام 2014.

19 - وهناك المزيد من البلدان التي لديها قوانين وسياسات تتعلق بأشكال قانونية وتنظيمية مختلفة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك الجمعيات والتعاونيات والمؤسسات والتعاضديات والمنشآت الاجتماعية وجماعات المساعدة الذاتية. ويتواصل تطوير الأطر القانونية والسياساتية المتعلقة بالتعاونيات، ولا سيما استنادًا إلى توصية منظمة العمل الدولية رقم 193 (2002)، التي استخدمتها بالفعل 118 دولة من الدول الأعضاء في عمليات الإصلاح فيها. وقد ازداد الاهتمام بتطوير مثل تلك الأطر منذ إعلان عام 2025 سنة دولية للتعاونيات. وبدعم من منظمة العمل الدولية، اعتمدت فييت نام قانونًا جديدًا بشأن التعاونيات في عام 2023، وبذلت المملكة العربية السعودية جهودًا في الآونة الأخيرة لصياغة استراتيجية تعاونية وطنية وتعديل قانون التعاونيات (نظام الجمعيات التعاونية). وفي البرتغال، يجري حاليًا النظر في تشريع بشأن المزايا القانونية لكيانات الاقتصاد الاجتماعي، ومن المتوقع أن يتسارع نسق التفتيحات التي سيتم إدخالها على قانون التعاونيات. أما إسبانيا، التي لديها قانون إطاري بشأن الاقتصاد الاجتماعي منذ عام 2011، تم اعتماده بإجماع جميع الأحزاب السياسية الممثلة في برلمانها الوطني، فهي تعمل حاليًا على بلورة مشروع قانون يهدف إلى إدخال إصلاح جذري على إطارها التنظيمي المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالتعاونيات وشركات الإدماج والاقتصاد الاجتماعي. وتوجد في بعض البلدان أطر قانونية بشأن مجموعات فرعية من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ففي إيطاليا، تنظم التشريعات المتعلقة بالقطاع الثالث معظم الكيانات غير الربحية التي تنشط في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وكذلك التعاونيات الاجتماعية والمنشآت الاجتماعية. وفي كيبك، يتعايش قانون حديث بشأن الاقتصاد الاجتماعي مع قانون تعاوني أقدم بكثير يخضع للمراجعة حاليًا. وتقوم الهند أيضًا بإعادة النظر في قانونها المتعلق بالتعاونيات، وقد أنشأت مؤخرًا وزارة للتعاون.

20 - ويمكن أن تشرف وزارات مختلفة على مختلف كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. فعلى سبيل المثال، في جمهورية كوريا، تشرف وزارة العمالة والعمل على المنشآت الاجتماعية، بينما تشرف وزارة الاقتصاد والمالية على التعاونيات، وتشرف وزارة الداخلية والسلامة على الشركات المجتمعية، في حين تشرف وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية على منشآت الدعم الذاتي. ويحظى مفهوم المنشآت الاجتماعية، الذي كثيرا ما يشمل العديد من الأشكال القانونية والتنظيمية، باهتمام متزايد في صفوف المشرعين. غير أن استخدام هذا المفهوم ومفهوم إطلاق المشاريع الاجتماعية يتباين إلى حد كبير في ظل عدم وجود تعريف دولي وإرشادات

ذات صلة. وتعتزم جمهورية مولدوفا وضع قانون يعنى حصرًا بإطلاق المشاريع الاجتماعية بحلول عام 2025. وفي البرتغال، تتواصل الجهود المبذولة لوضع تشريع بشأن المنشآت الاجتماعية يتواءم مع المفاهيم الأوروبية ويناسب الواقع الوطني. ويهدف تعديل قانون الاقتصاد الاجتماعي في إسبانيا إلى توضيح أشكاله، بما في ذلك الأشكال المعترف بها على المستوى الأوروبي مثل المنشآت الاجتماعية.

21 - وتوفر العديد من البلدان حوافز ضريبية لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وبموجب القانون الإطاري المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي لعام 2013، توفر البرتغال مركزًا ضريبياً مشجعاً للتعاونيات وتفرض نظاماً ضريبياً خاصة بها، وتقدم مزايا إضافية للجمعيات والمؤسسات المعترف بها. واستحدثت فرنسا أحكاماً ضريبية تتضمن تخفيضاً ضريبياً للمستثمرين في المنشآت الاجتماعية تم رفعه إلى نسبة 25 في المائة في عام 2024، ومنحت حوافز ضريبية "للمنشآت التجارية التي توفر منافع اجتماعية" منذ عام 2014. وستتضمن مقترحات الإصلاح الضريبي في إيطاليا زيادة المزايا الممنوحة للكيانات التي توفر خدمات عن طريق المتطوعين وتقدم منافع مجتمعية مجانية، وتاريخياً تمتعت التعاونيات بمزايا ضريبية على الأرباح التي تستثمرها في الأصول. وتقدم بلغاريا إعفاءات ضريبية على الأرباح التي يعاد استثمارها وتخفيضات على الضرائب العقارية، بينما يعفي كابو فيردي كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من بعض الضرائب ويفرض عليها ضرائب مخفضة. وتفرض الكاميرون ضرائب مخفضة على منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تقدم خدمات مفيدة للمجتمع. وتخفف كوستاريكا الضرائب المفروضة على الأرباح التي يُعاد استثمارها في مشاريع اجتماعية كما تفرض معدلات مخفضة على ضريبة القيمة المضافة. وفي كندا، توفر العديد من المدن شروطاً تفضيلية للمشتريات العامة من كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قبل الإعلان عن الصفقات العمومية. وفي كيبك، يتضمن قانون خطة الاستثمار في التعاونيات نظام إعفاء ضريبي للاستثمارات في التعاونيات. وفي تايلند، يمكن للمنشآت الاجتماعية المسجلة أن تستفيد من مزايا ضريبية وجمركية. وتضمن تلك التدابير للكيانات استدامة مالية أفضل وتكافئها على مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

22 - وطبقت العديد من البلدان تدابير محددة متعلقة بالمشتريات العامة لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتفرض بلغاريا والكاميرون وهامش تفضيلية في نظم المشتريات لإعطاء الأولوية للأعمال والسلع والخدمات التي تنتجها تلك الكيانات. وفي سلوفينيا، كما هو الحال في العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي، توجد عقود مخصصة تمنح بعض الصفقات العامة حصرًا للمؤسسات الاجتماعية وشركات الأشخاص ذوي الإعاقة ومراكز التوظيف. ويطالب كابو فيردي السلطات التي تتمتع بقوة شرائية كبيرة باعتماد خطط شراء مسؤولة اجتماعياً، وبادماج العمال ذوي الإعاقة والعمال المحرومين. وتعرض أوكرانيا عقوداً مخصصة حصرًا للمؤسسات المحاربين القدامى والأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن للمناسبات الدولية الضخمة التي تُعقد بشكل متكرر أن تتيح فرصاً كبيرة لتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وزيادة التعريف به، كما حدث أثناء دورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2024.

23 - وكثيراً ما يقترن سن تشريعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بإنشاء أو تعزيز المؤسسات الحكومية التي تنظم وتدعم ذلك الاقتصاد. ويمكن أن تختلف تلك المؤسسات بشكل كبير من حيث الشكل والمركز. إذ توجد في بعض البلدان وزارات تعنى خصيصاً بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مثل إسبانيا والسنغال والكاميرون ولكسمبرغ والمغرب. وتوجد في بلدان أخرى هيكل داخل الوزارات، من قبيل مندوب وزاري في فرنسا، ووكالة وزارة في البرازيل، ومديرية في كوستاريكا، وأمانة خاصة في اليونان. وتوجد

مؤسسات حكومية تعنى خصيصا بتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في بلدان مثل إكوادور وأوروغواي وجمهورية كوريا والمكسيك، وفي كيبك.

24 - ولتعزيز اتساق السياسات، طورت عدة بلدان آليات تنسيق بين المؤسسات، يُعترف بأنها ممارسات جيدة، داخل الحكومات وخارجها على حد سواء. وعادةً ما تضم تلك الآليات ممثلين عن مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية، مثل الهيئات الحكومية وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال، وخبراء في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وفي جمهورية مولدوفا، يوجد ممثلون عن المنشآت الاجتماعية في اللجنة الوطنية المعنية بإطلاق المشاريع الاجتماعية، وفي أوروغواي، تم تحديث ولاية المعهد الوطني للتعاونيات في عام 2019 لتناول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وفي كولومبيا، أنشئ المجلس الوطني للاقتصاد الشعبي في عام 2023، وهو يضم ممثلين عن مختلف الأشكال القانونية لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتركز بعض المؤسسات على تنمية القدرات، مثل شبكة الدعم الوطني لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مالي. وفي فرنسا، عقد المجلس الوطني للتنمية والتضامن الدولي، وهو منتدى للحوار بين الأطراف المعنية بالتنمية والتضامن الدولي، جلسة عامة في حزيران/يونيه 2023 حُصِّصت للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتدويله. أما اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، وهي الهيئة الاستشارية الرئيسية في الاتحاد الأوروبي المعنية بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي، فهي تعمل بنشاط على تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني منذ أكثر من عقدين من الزمن.

رابعاً - التعليم والبحث

25 - يكتسي التعليم والبحث أهمية حاسمة لتدراك الفجوات المعرفية الحالية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتوفير فهم عميق لمختلف نماذجه الاقتصادية وهياكل حوكمته التي تدعم التنمية المستدامة بشكل أفضل. ويسمح إدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وكياناته بشكل أفضل في مناهج التعليم والبحث ومبادرات إدارة المعارف بتحسين فهم طبيعته وتنوعه، والتوعية بإمكانية الاستفادة منه لتسريع نسق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التآزر مع المنشآت الأخرى. وعلاوة على ذلك، يعزز هذا الإدماج دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مما يضمن تأهيل الباحثين والمعلمين والمدرسين وصانعي السياسات وأصحاب العمل والعمال والمستثمرين والمستهلكين والمواطنين ومنظماتهم بشكل جيد للمشاركة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والنهوض به.

26 - ويكتسي التوعية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني أهمية حاسمة لتمكين المجتمعات المحلية، وتزويدها بأداة للتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتحفيز التغييرات السياسية من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي. وعلى المستوى الدولي، تضطلع فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدور محوري في هذا المجال. وعقب اعتماد القرار 281/77، قامت منظمة العمل الدولية ومركز التدريب الدولي التابع لها في تورين، إيطاليا، بتحضير وحدات تعلم ذاتي متاحة على الإنترنت أطلقتها فرقة العمل. وتعرض الوحدات المتاحة باثنتي عشرة لغة مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وواقعه في مختلف أنحاء العالم، ودور الحكومات والشركاء الاجتماعيين في تعزيزه، ومساهماته في العمل اللائق والإدماج الاجتماعي والتنمية المستدامة. ويكتسي تبادل الخبرات بين الأقران أهمية حاسمة بالنسبة لصانعي السياسات. ففي السنوات الأخيرة، نظمت الرئاسة الدورية لمجلس الاتحاد الأوروبي مناسبة رئيسية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كل ستة أشهر. وفي

كوستاريكا، عُقد منتدى في تموز/يوليه 2023 لاستكشاف التجارب في مجال التشريعات والسياسات العامة المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أمريكا اللاتينية وللتعلم من تلك التجارب. وتؤدي الشبكات الدولية دوراً رئيسياً في وصل منتجي المعارف بمستخدميها. وينظم المركز الدولي للبحوث والمعلومات المتعلقة بالاقتصاد العام والاجتماعي والتعاوني مجموعة متنوعة من المناسبات لتبادل المعارف المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من بينها مؤتمرات تُعقد مرة كل سنتين ومؤتمرات بحث دولية. وتم تنظيم منتديات إقليمية جديدة ولا سيما على مستوى عموم أفريقيا. وفي عام 2023، نظم المنتدى العالمي للاقتصاد الاجتماعي والمنتدى العالمي السادس للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في داكار، الذي تُوّج بإعلان داكار لعام 2023. وفي عام 2024، نظمت الكاميرون أول منتدى أفريقي بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في ياوندي لتوفير منصة أفريقية مشتركة تتيح اتخاذ إجراءات ملموسة.

27 - وتسعى المؤسسات التعليمية والتدريبية بشكل متزايد إلى إدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مناهجها، ولا سيما في مناهج كليات إدارة الأعمال. وهي تشمل مناهج تتعلق تحديداً بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومناهج تتعلق بمواضيع ذات صلة، مثل إطلاق المشاريع الاجتماعية. وتركز بعض المناهج على التعليم التعاوني، كما هو الشأن في الجامعات التعاونية في كينيا وترينيداد وتوباغو، أو في الكليات التعاونية في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويسمح تحديد ووصف المواد التعليمية والتدريبية المعروضة المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتزويد المتعلمين بمعلومات قيمة، مثل تلك التي ينشرها المركز الأوروبي للتعليم العالي. وتكفل إقامة شبكات فيما بين مؤسسات البحث والتعليم والتدريب أن تظل المعارف محدثة ومفيدة. ويقيم المركز الدولي للبحوث والمعلومات المتعلقة بالاقتصاد العام والاجتماعي والتعاوني شبكة من المراكز الوطنية المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تربط بين الجامعات ومؤسسات دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مختلف أنحاء العالم. وحتى الآن، نظمت منظمة العمل الدولية 12 دورة لأكاديميتها المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني مما أتاح فرصاً أمام الممارسين وصانعي السياسات لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والتحديات والفرص. ويدعم الاتحاد الأوروبي تحالفاً للمهارات يهدف للترويج لاكتساب مهارات جديدة وتحسين المهارات في مجال اقتصاد الجوار والاقتصاد الاجتماعي. وتعمل مبادرة "تحالفات المخططات" (Blueprint Alliances) التي أطلقها الاتحاد الأوروبي على النهوض بالمهارات والتدريب في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهي تتضمن مخطط التعاون القطاعي بشأن المهارات، ومخطط المنشآت الاجتماعية للإدماج عن طريق العمل، والمخطط من أجل المهارات المتقدمة والتدريبات في مجال الاقتصاد الاجتماعي، والحرم الجامعي الأوروبي للابتكار الاجتماعي. وعلى المستوى الوطني، تتضمن استراتيجية الاقتصاد الاجتماعي الإسباني للفترة 2023-2027 تدابير تهدف إلى تحسين إدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مناهج ريادة الأعمال ومساحات التواصل مع الشباب. وتهدف مبادرة الإنصاف الاجتماعي في البرتغال، وهي شراكة بين الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، إلى تطوير برامج البحث والتكهن. أما الاستراتيجية المتعلقة بالمؤسسات الاجتماعية في فنلندا، فهي تهدف إلى ضمان عرض مزيد من المواد التعليمية بشأن المنشآت الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي والمدارس الثانوية ومؤسسات التدريب المهني. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع الاستراتيجية جامعات العلوم التطبيقية وجامعات البحث على إدماج المنشآت الاجتماعية في محتوياتها المتعلقة بالأبحاث والتوظيف والتعليم. وهي تهدف أيضاً إلى إدراج المنشآت الاجتماعية في شبكات شركاء البحث والتطوير والابتكار لمؤسسات التعليم العالي.

28 - وقد اضطلعت الشبكات والمراسد المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدور محوري في تعميق فهم مساهمة هذا الاقتصاد في التنمية المستدامة وفي تحديد السبل الكفيلة بتعزيزه على المستوى دون الوطني بشكل خاص. وتسعى الشبكات الدولية وفروعها، بما في ذلك المركز الدولي للبحوث والمعلومات المتعلقة بالاقتصاد العام والاجتماعي والتعاوني، وشبكة البحث من أجل المنشآت الاجتماعية (EMES)، والتحالف التعاوني الدولي، والمنتدى الدولي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والمنتدى العالمي للاقتصاد الاجتماعي، وشبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر القارات، إلى إنتاج وتبادل المعارف المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتتضمن الشبكات الإقليمية لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الشبكة الأفريقية لأخصائيي إطلاق المشاريع الاجتماعية، وجمعية الاقتصاد الاجتماعي الأوروبي، والمعهد الأوروبي للبحوث في مجال التعاونيات والمؤسسات الاجتماعية. ومن بين الأمثلة على المراسد، تجدر الإشارة إلى مرصد الاقتصاد الاجتماعي في البرتغال، والمرصد الأيبيري الأمريكي للعمالة والاقتصاد الاجتماعي واقتصاد التعاونيات، ووكالة الدعم الفني في فرنسا (Avisé)، ومنظمة ورشة الاقتصاد الاجتماعي في كيبك.

29 - وتشهد الأبحاث المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني زيادة مطردة في مختلف أنحاء العالم. أما على المستوى الدولي، فتشمل المبادرات البحثية الرئيسية موسوعة فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي نُشرت في عام 2023، وهي وثيقة مرجعية شاملة قام بتسيقها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وتتضمن تقييماً للجذور التاريخية والمفاهيم والنظريات ذات الصلة، والجهات الفاعلة والمنظمات، والصلات مع التنمية، والبيئة التمكينية، والحوكمة. وفي عام 2023، اختتمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مبادرة العمل العالمي المعنونة "تعزيز النظم الإيكولوجية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، التي تضمنت على وجه الخصوص إجراء مسح للنظم الإيكولوجية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في 34 بلداً، وإعداد دليل سياساتي بشأن الأطر القانونية لذلك الاقتصاد وبحوث مواضيعية بشأن مسائل من بينها المنصات التعاونية، وتدويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والمشتريات الاجتماعية، وتحضير تقارير تركز على اللاجئيين والنساء والشباب. وتسعى مبادرة بحثية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية إلى إرشاد الحوار السياساتي في ستة بلدان أفريقية. وأدت مبادرة أطلقتها منظمة العمل الدولية بشأن توطيد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في آسيا إلى إنشاء لجنة استشارية عالمية ولجان استشارية وطنية في خمسة بلدان، ونوقشت النتائج وإجراءات المتابعة أثناء حلقة عمل إقليمية عُقدت في عام 2024. وأجرت منظمة العمل الدولية أبحاثاً أيضاً بشأن توفير الرعاية من خلال التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني الأعم في بلدان مختارة من الدول العربية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتشدد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على ضرورة ربط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالاقتصاد غير الرسمي، ولا سيما في أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث تعمل أغلبية طفيفة من العمال في القطاع غير الرسمي.

خامسا - خدمات الدعم المالي وغير المالي

30 - لا تزال صعوبة الحصول على القدر الكافي من خدمات الدعم المالي وغير المالي تمثل تحدياً كبيراً بالنسبة لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وكثيراً ما تكون خدمات تطوير الأعمال غير ملائمة لاحتياجات تلك الكيانات، ولا يُلمّ مقدمو الخدمات عادةً بطبيعة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتنوعه

ونماذج الأعمال التي ينفرد بها. وكثيرا ما يؤدي عدم الإلمام هذا إلى الصعوبات التي تواجهها تلك الكيانات لتلبية متطلبات الخدمات التقليدية، مثل تقديم ضمانات أو إثباتات للاستدامة بما يتماشى مع المنتجات المالية التقليدية. وعلاوة على ذلك، يتسبب النظر إلى الاستثمارات في تلك الكيانات على أنها محفوفة بالمخاطر لأنها تعطي الأولوية لأهداف مجتمعية بدلا من التركيز على جني أقصى قدر من الأرباح، في زيادة الصعوبات التي تواجهها للحصول على التمويل وخدمات الدعم اللازمة. وتضطلع الجهات المقدمّة للخدمات المالية وغير المالية في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلى جانب شبكات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بدور حاسم في سد هذه الفجوة من خلال تعريف المؤسسات المالية التقليدية بالجوانب الفريدة لتلك الكيانات ومن خلال دعم كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الأخرى في سعيها للتغلب على تلك التحديات. وتكتسي المصادر والآليات المالية المصممة خصيصاً لتلك الكيانات، وخدمات الدعم غير المالية الملائمة لاحتياجاتها، أهمية حيوية لتفادي عجزها عن أداء مهمتها وضمن استدامتها.

31 - ويتم توفير تمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال عدة قنوات تكملية، بما في ذلك المؤسسات المتخصصة في هذا التمويل وكذلك الجهات المالية التي تركز على الربح. وتشمل تلك المؤسسات المصارف التعاونية، والمصارف الأخلاقية، ومؤسسات التمويل البالغ الصغر، والمستثمرين المؤثرين، والمؤسسات المالية للتنمية المجتمعية، ومنصات التمويل الجماعي، والبرامج الحكومية. وهي تعرض خدمات تمويل مصممة خصيصاً للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وقد تعنى النهج المالية بشرائح معينة من السكان. فجماعات المساعدة الذاتية، على سبيل المثال، تقلل من ضعف العمال غير الرسميين. وتعرّز النهج المكيفة محلياً ثقة المجتمعات المحلية وتضامنها، مما يساعد على التصدي لتحيزات السوق المالية.

32 - ويندرج تمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن عملية أوسع نطاقاً ناتجة عن حصيلة الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والجهات غير الفاعلة فيه، بما في ذلك السلطات الحكومية والمؤسسات المالية وغير المالية من القطاعين العام والخاص. ويتضمن ذلك أيضاً خدمات التدريب وخدمات تنمية القدرات الأخرى المقدمّة إلى كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهيكله مسارات التمويل، وتوفير عروض تتماشى مع مستوى تنميتها. ويتضح من العمل التمهيدي الذي قام به الأونكتاد أنه في معظم الولايات الوطنية، من الضروري وجود منظومة من الجهات الفاعلة والأدوات المالية، بالاقتران مع دعم فني لإعداد خطط الأعمال وتلبية توقعات القطاع المالي والتوقعات المتعلقة بالمشتريات، لتأمين تمويل ميسور التكلفة لتلبية الطلب والعرض على حد سواء.

33 - ولدعم حصول كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الخدمات المالية، يجب اتباع نهج نظامي يعالج كلاً من الطلب والعرض. ويدعم الابتكار المالي لفائدة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تساعد السلطات العامة على النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني لأغراض التنمية المستدامة. وفي جنوب أفريقيا، لخلق فرص عمل ودعم سبل العيش، أطلقت الحكومة صندوقاً للتوظيف الاجتماعي تديره مؤسسة التنمية الصناعية. وفي إيطاليا، يقدم برنامج الاقتصاد الاجتماعي، الذي تديره الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، قروضاً وإعانات مالية مصممة خصيصاً لبعض أشكال كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتتضمن الاستراتيجية الكندية للابتكار الاجتماعي والتمويل الاجتماعي ثلاثة عناصر أساسية هي: برنامج الاستعداد للاستثمار، الذي يولي اهتماماً خاصاً للمنظمات التي تقودها الفئات المهمشة تاريخياً أو التي تقدم خدمات لها؛ وصندوق التمويل الاجتماعي؛ والمجلس الاستشاري للابتكار الاجتماعي. وقد

نشأت ممارسات جيدة في هذا الصدد تشمل التعاون بين جهات فاعلة مالية متنوعة تعمل معاً على مشروع واحد لتقاسم التمويل والتحليل والمخاطر والعوائد.

34 - ويمكن للحوار الشامل والتجريب أن يساهما في تطوير بيئة ملائمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وقد دعمت المنظمات غير الحكومية التي لديها ولاية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بنشاط تطويره على جميع المستويات، ويشترك العديد منها بصفة مراقب في فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتشمل الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية المركز الدولي للبحوث والمعلومات المتعلقة بالاقتصاد العام والاجتماعي والتعاوني، والمنتدى العالمي للاقتصاد الاجتماعي، وشبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر القارات، والرابطة الدولية للمستثمرين في الاقتصاد الاجتماعي، والمنتدى الدولي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. أما المؤسسات التي تعنى تحديداً بمجموعات فرعية من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فهي تشمل المنظمة العالمية للتجارة المنصفة، والتحالف التعاوني الدولي، والرابطة الدولية لجمعيات المنفعة المتبادلة، والاتحاد الدولي لشركات التأمين التعاونية والتعاضدية، وحركة التحفيز على تحقيق خطة عام 2030 (Catalyst 2030)، وشبكة ديبسيس (Diesis). وتؤدي الجهات الفاعلة الإقليمية الهامة، مثل جمعية الاقتصاد الاجتماعي الأوروبي وشبكة إقليدس، إلى جانب فروعها الإقليمية، دوراً محورياً في توطيد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والترويج له في جميع أنحاء العالم. وتتفاعل الجهات الفاعلة المحلية مباشرة مع كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومجتمعاتها المحلية، مما ييسر في كثير من الأحيان الحصول على الدعم والتمويل. وفي كندا، قدمت شركة "MCE Conseils"، وهي شركة استشارية غير ربحية متعددة التخصصات أنشأها اتحاد النقابات العمالية، الدعم إلى حوالي 500 كيان من كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السنوات الست السابقة وساعدت على تحويل حوالي 60 مؤسسة خاصة إلى تعاونيات يملكها العمال.

35 - وقد ازداد زخم الجهود المبذولة لتعزيز بناء القدرات وتبادل المعارف في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. فقد أقام برنامج تنمية التعاونيات الذي توفره وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة شراكة مع 11 منظمة لتنمية التعاونيات توجد مقراتها في الولايات المتحدة الأمريكية وتتشط في مجالات الزراعة والتمويل والصحة والطاقة في 22 بلداً. وخلال السنة المالية 2023، ساهم البرنامج في تنمية قدرات 314 جمعية تعاونية محلية واتحاد ائتماني محلي. وفي بنن والسنغال، وفي إطار شراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية، تقدم تعاونية استخدام المواد (CUMA) الدعم إلى التعاونيات والمشاريع الزراعية، ولا سيما تلك التي يطلقها الشباب والنساء، من خلال تبادل المعارف بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب. ويعمل معرض الاقتصاد الاجتماعي التضامني في كوستاريكا على الترويج للتجارة المنصفة والتبادل التضامني، لتوطيد الروابط القائمة ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتوفير فرص قيمة لاكتساب معارف وإقامة شبكات. وقد أنشأت المفوضية الأوروبية بوابة شبكية للاقتصاد الاجتماعي توفر معلومات عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أوروبا ولفائده، وتتضمن خاصة إرشادات بشأن استخدام المعونات الحكومية في سياق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والصفقات العمومية المسؤولة اجتماعياً. وبالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أصدرت المفوضية الأوروبية في عام 2023 موجزاً سياساتياً يتضمن إرشادات موجهة إلى السلطات العامة بشأن تحسين فعالية برامج التدريب على إطلاق المشاريع الاجتماعية والشاملة. وتسعى شبكة ديبسيس (Diesis) إلى تدويل منشآت الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال التعلم من الأقران وتبادل المعارف، بما في ذلك بتوفير أدوات للتدريب وعرض

القصاص الناجحة. وتهدف مبادرة Identity.coop (الهوية التعاونية) التابعة للتحالف التعاوني الدولي إلى توحيد صفوف وتعزيز أوساط التعاونيات من خلال تحديد هوية مشتركة ومُعترف بها على الإنترنت. وتقوم منظمة الصحة العالمية بجمع أمثلة على نماذج قطرية لنظم الحوكمة القائمة على الرفاه.

36 - وتم الاعتراف بدور التدريب المحوري في التنمية الفعالة لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. أما مجموعة أدوات خطط مدينتنا (Our City Plans)، التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، فهي تمكّن المدن من تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفعالية ومن المساهمة في تجديد حضري أكثر قدرة على الصمود وشمولية واستدامة. وهي تشجع العمليات التشاركية مع الأطراف المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل توفير التدريب وتقديم المساعدة التقنية وتحسين إمكانية الحصول على الموارد. وقامت منظمة العمل الدولية بتطوير أدوات لفائدة مجموعة متنوعة من كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك التجمعات الرئيسية للمنظمات التعاونية المالية والمنشآت الاجتماعية وجماعات المساعدة الذاتية. وقد ركزت منظمة العمل الدولية بشكل خاص على دعم التعاونيات خلال مختلف مراحل تطويرها عن طريق أدوات مثل Think.COOP (التعاونية المفكّرة) و Start.COOP (دليل لإنشاء التعاونيات) و Manage.COOP (دليل لإدارة التعاونيات)، وتم تصميم تلك الأدوات لملاءمة سياقات وقطاعات اقتصادية محددة. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة العمل الدولية قد دعمت تطوير كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتحسين فرص كسب العيش المتاحة للاجئين والمجتمعات المضيفة في أفريقيا والدول العربية في إطار شراكة آفاق (PROSPECTS). وعلاوة على ذلك، يسعى مشروع ACCEL أفريقيا (لتسريع القضاء على عمل الأطفال في أفريقيا) إلى تعزيز دور التعاونيات ومنظمات المنتجين الأخرى في تسريع القضاء على عمل الأطفال في سلاسل الإمداد ومعالجة النقص الكبير في فرص العمل اللائق، ولا سيما في مجال الزراعة.

37 - وعلى المستوى الدولي، تقوم شبكة واسعة من الجهات الفاعلة التي تعمل على مستويات مختلفة بتوفير التمويل والدعم لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتضم تلك الشبكة المؤسسات المالية ومصارف التنمية الدولية، والمنظمات الحكومية الدولية، وكيانات الأمم المتحدة، والوكالات الحكومية، ومؤسسات القطاع المالي الخاص التي تركز على الربح، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المالية، كما هو مذكور أعلاه. ونظراً إلى أن كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ذات طابع محلي وإلى أن معظمها من المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تضطلع النماذج التي تتماشى مع نُظم القيم المحلية، مثل التمويل المجتمعي والتمويل الإسلامي والممارسات المالية للشعوب الأصلية، بأدوار مهمة. وتواصل الآليات المالية غير الرسمية مثل رابطات تجميع المدخرات والائتمان الاضطلاع بدور حيوي بالنسبة للشرائح السكانية التي تعاني من نقص في الخدمات لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التابعة لها، التي كثيراً ما تنشط في الاقتصاد غير الرسمي.

38 - ويزداد اعتراف مصارف التنمية، وكذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية والإقليمية، بالاحتياجات الفريدة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. فأتناء مؤتمر قمة "شبكة التمويل المشترك"، وهي الشبكة العالمية المشتركة لمصارف التنمية العامة، المعقد في عام 2023، شددت الشبكة على أهمية تعبئة رأس المال العام لتوسيع نطاق الإقراض الأخضر بطرق تكون عادلة اجتماعياً أيضاً. غير أنه نادراً ما تشير تلك المؤسسات صراحة إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حتى وإن كانت تمؤل كياناته من خلال أدوات مالية قد تتداخل مع تلك المتاحة للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وللنظمات غير الحكومية.

وتشمل تلك الأدوات القروض بأسعار فائدة تفضيلية، والمنح أو الضمانات للاستفادة من أشكال التمويل الأخرى، ولا سيما تلك المقّمة من المصارف التجارية والمستثمرين، من أجل تغطية جزء من مخاطر الائتمان، بما يتماشى مع ممارسات المؤسسات المالية المتعددة الأطراف مثل الصندوق الأوروبي للاستثمار. وقد تستثمر مصارف التنمية مباشرة في كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو عن طريق صناديقها. فعلى سبيل المثال، تهدف استراتيجية الأعمال الاجتماعية والشاملة للفترة 2019-2023 التي أعدتها الوكالة الفرنسية للتنمية إلى تعبئة 1 بليون يورو لدعم أكثر من 500 كيان من هذا النوع ولترك أثر إيجابي على حياة أكثر من 50 مليون شخص، مع التركيز على الشباب والنساء. وقد تساهم المؤسسات المالية أيضاً في الترتيبات المتعلقة بإقامة شبكات، بما في ذلك مع كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

39 - ومع أن التمويل المبتكر والمختلط للاقتصاد الاجتماعي والتضامني يحظى بدعم بعض السياسات العامة، إلا أن فعالية هذا التمويل قد تتفاوت بشكل كبير من سياق إلى آخر. ويجب موازنة خطط التمويل تلك بشكل ملائم لقيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومبادئه. وهناك حاجة إلى أدوات وآليات مالية متنوعة لتلبية طائفة واسعة من احتياجات كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويشير مجلس الاتحاد الأوروبي، في توصيته المؤرخة 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تحديداً إلى خطط التمويل الابتكاري، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومنصات التمويل الجماعي، والمزج بين أنواع مختلفة من الأدوات المالية أو المنح والأدوات المالية. ويقترح المجلس تقديم منح وإعانات مالية أخرى، والتمويل بالأسهم أو التمويل شبه الأسهمي لمراحلتي اختبار الجدوى والإنشاء، والتمويل بالدين أو التمويل بالأسهم أو التمويل شبه الأسهمي أو التمويل المتوسط لمرحلة التوسع. وفي فرنسا، تُشكل صناديق الادخار التضامنية، التي تُعرف باسم صناديق 10/90، أساليب مبتكرة لدعم تنمية كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال مدخرات المؤسسات الخاصة. فهي تتيح استثمار نسبة تتراوح بين 5 و 10 في المائة من تلك الأصول في أدوات تمويل بالأسهم أو تمويل شبه أسهمي مباشرة في كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتحمل منتجات الادخار التضامني تلك علامة Finansol التي تعني المالية التضامنية. وتثير الاهتمام أيضاً خطط تمويل ابتكاري أخرى، مثل الاستثمار المؤثر، والعملات المكتملة، والسندات ذات الأثر الاجتماعي، والسندات ذات الأثر الإنمائي، والسندات المجتمعية.

سادسا - الإدراج في الإحصاءات

40 - تكتسي الإحصاءات الموثوقة والقابلة للمقارنة والشاملة أهمية حاسمة لفهم ودعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتوفر تلك الإحصاءات فهما عميقا للاقتصاد، بما في ذلك لحجمه وتكوينه وخصائصه والعمالة فيه، وأشكال العمل الأخرى التي يوفرها، وتأثيره. وتعتمد فعالية صنع القرار على إحصاءات متينة لتصميم سياسات تلبي الاحتياجات المحددة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ولتحديد المجالات التي تتطلب تدخلات مركزة. وعلاوة على ذلك، تتيح البيانات الشاملة تعزيز بيئة أكثر ملاءمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى جانب تسليط الضوء على فرص تعزيز العمل اللائق والابتكار والاستثمار والأنشطة المتعلقة بريادة الأعمال التي يوفرها. فبدون إحصاءات مفصلة، يمكن تشويه السردية المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني نتيجة للمفاهيم الخاطئة أو للتقليل من قيمة مساهماته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتؤكد الإحصاءات الشاملة حقيقة أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عنصر

اقتصادي حاسم يستحق التقدير والدعم. وهي تسهّل أيضاً وضع أسس للمقارنة وتتبع التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

41 - ومنذ عام 2013، اضطلع المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل بدور حاسم في تطوير منهجيات لقياس أداء التعاونيات. وأثناء المؤتمر الدولي الحادي والعشرين المعقود في عام 2023، جرت مناقشة وثيقتي اجتماعات بشأن التعاونيات وبشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل أعم. وتضمنت الوثيقة الأولى معلومات محدّثة عن التقدم الذي أحرزته الدراسات الجارية في إيطاليا وتركيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا وكوستاريكا المتعلقة بإمكانية تطبيق وتنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإحصاءات التعاونيات. وستستخدم تلك الدراسات القطرية لإرشاد الدليل الذي ستعده منظمة العمل الدولية بشأن إحصاءات التعاونيات. بينما تضمنت الوثيقة الثانية خريطة طريق لإعداد مبادئ توجيهية بشأن إحصاءات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتطرقت خريطة الطريق إلى تحديات من قبيل تعدد التعريف المستخدمة حالياً في السياقات الوطنية، وتباين المصادر والمنهجيات المتبعة للقياس، وتدني مستوى تطور الأطر الإحصائية الدولية. وفي إطار متابعة المناقشات، ستقوم منظمة العمل الدولية بتنسيق إنشاء وتشغيل فريق عمل فني معني بإحصاءات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تابع لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وفريق عمل فني معني بقياس المساهمة الاقتصادية للتعاونيات تابع للجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها.

42 - وكثيراً ما تشير التشريعات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى ضرورة تطوير نظم إحصائية فعالة بالاعتماد على المصادر الإدارية أو التعدادات أو الاستقصاءات أو الحسابات الفرعية. وترد إشارات صريحة إلى الإحصاءات في القوانين المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في بلدان مثل إكوادور وبلغاريا وبولندا وجيبوتي وسلوفاكيا وفرنسا وكولومبيا والمكسيك واليونان. وتشير القوانين السارية في إكوادور والبرتغال وتونس والسنغال وكابو فيردي تحديداً إلى تطوير حسابات فرعية خصيصاً لهذا الغرض. وفي الممارسة العملية، يكشف تطوّر إحصاءات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن قدر كبير من عدم التجانس. ففي أوروبا، توجد منهجيات راسخة، حيث تقوم بلدان مثل البرتغال بإنتاج حسابات فرعية عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل منهجي. ومع أن مسألة توفير إحصاءات وتقييمات نوعية لأهمية وفائدة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أوروبا لا تزال تثير تحدياً، إلا أنها تُعتبر أولوية سياسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ومن خلال مبادرة بحثية شاملة دعمها الاتحاد الأوروبي واشترك في تنفيذها المركز الدولي للبحوث والمعلومات المتعلقة بالاقتصاد العام والاجتماعي والتعاوني والمعهد الأوروبي للبحوث في مجال التعاونيات والمؤسسات الاجتماعية خلال الفترة 2023-2024، تم توفير إحصاءات لجميع الدول الأوروبية الأعضاء البالغ عددها 27 دولة وللاتحاد الأوروبي ككل. وتشهد الأمريكتان اهتماماً متزايداً بهذا المجال، حيث شرعت كيبك في إعداد النسخة الثانية من استقصائها المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي، وتسعى بلدان مثل أوروغواي والمكسيك بنشاط إلى تطوير أطرها الإحصائية المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ولكن التقدم المحرز على مستوى هذه الإحصاءات كان أقل تقدماً في أفريقيا. أما في آسيا والمحيط الهادئ، فلا يزال التركيز أضيق نطاقاً، حيث ينصبّ الاهتمام أساساً على أشكال محددة من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويؤكد ذلك وجود تفاوت عالمي في النضج التقني وفي معدلات تبني الممارسات الإحصائية المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

43 - وتتباين النهج الوطنية المتبعة إزاء إحصاءات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى حد كبير داخل المناطق، كما يتضح ذلك من تنوع المبادرات التي أطلقت في مختلف أنحاء أوروبا. وعقب القانون الإطارى المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي لعام 2013، أنشأت البرتغال الحساب الفرعى للاقتصاد الاجتماعي، وأصدرت أحدث نسخة منه في عام 2023. وفي عام 2019، أطلقت هيئة الإحصاءات البرتغالية وتعاونية أنطونيو سيرجيو للاقتصاد الاجتماعي، وهي وكالة مشتركة بين القطاعين العام والخاص تهدف لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، استقصاء بشأن قطاع الاقتصاد الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري إطلاق قاعدة بيانات متاحة للجمهور عن كيانات الاقتصاد الاجتماعي في عام 2024. وفي فرنسا، يجري العمل على إنشاء حساب خاص بشأن الاقتصاد الاجتماعي بما يتماشى مع قانون عام 2014. وفي إيطاليا، تُبذل جهود مع المعهد الوطني للإحصاء الإيطالي من أجل استحداث حساب فرعى وإدماج السجل الوطني الموحد للقطاع الثالث، الذي استُحدث في أواخر عام 2021، كمصدر رئيسي للإحصاءات. وتقوم هيئة الرقابة على الاقتصاد التضامني الشعبي في إكوادور وهيئة الرقابة على الاقتصاد التضامني في كولومبيا بتحديث المعلومات الإحصائية المتاحة للجمهور. وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تسعى حكومة كوستاريكا إلى إقامة مرصد إحصائي يُعنى بالاقتصاد الاجتماعي التضامني. وفي إطار استراتيجية الاقتصاد الاجتماعي الإسباني للفترة 2023-2027، من المتوقع أن يقوم المعهد الوطني للإحصاء بتطوير حساب فرعى بحلول عام 2026. وبالإضافة إلى القياس على المستوى الكلي، هناك اهتمام متزايد بالقياس على مستوى كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

44 - وتقوم المنظمات الدولية غير الحكومية التي تمثل أشكالاً محددة من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بنشر تقارير إحصائية بانتظام. فعلى سبيل المثال، يُصدر التحالف التعاوني الدولي والمعهد الأوروبي للبحوث في مجال التعاونيات والمؤسسات الاجتماعية نسخة سنوية للمرصد العالمي للتعاونيات منذ عام 2012. وتُقدّر نسخة عام 2023 حجم إيرادات أكبر 300 تعاونية في عام 2021 بحوالي 2,4 بليون دولار، وقد كانت القطاعات الأكثر تمثيلاً فيها هي الزراعة (35 في المائة)، والتأمين (32 في المائة)، وتجارة الجملة والتجزئة (19 في المائة). ويقوم الاتحاد الدولي لشركات التأمين التعاونية والتعاضدية بنشر تقرير "الحصة من سوق شركات التأمين التعاونية في العالم"، الذي أشار في نسخة عام 2023 إلى أن شركات التأمين التعاونية والتعاضدية استحوذت على نسبة 26,2 في المائة من سوق شركات التأمين في العالم في عام 2021، وهو ما يمثل 10,4 تريليونات دولار من مجموع الأصول، و 1,1 مليون موظف، و 1 بليون عضو/صاحب بوليصة تأمين. وتُبذل جهود مماثلة متصلة بالقياس على المستوى الوطني؛ فعلى سبيل المثال، تنشر تعاونية أنطونيو سيرجيو للاقتصاد الاجتماعي منذ عام 2018 ترتيب أكبر 100 تعاونية في البرتغال، من بين بيانات أخرى. ورغم الأهمية البالغة لتلك الجهود من حيث تسليط الضوء على مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإن الكيانات الأصغر حجماً، بما في ذلك تلك الموجودة في القطاع غير الرسمي، كثيراً ما تظل غير مرئية وغير محسوبة مما يؤدي إلى عدم تقييم دورها وتأثيرها بشكل كافٍ. وقد استحدثت وزارة العمالة والعمل في جمهورية كوريا مؤشراً للقيمة الاجتماعية وهي تستخدمه لقياس القيمة التي تضيفها المنشآت الاجتماعية منذ عام 2017. وقام معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بوضع مؤشرات عن أداء التنمية المستدامة لقياس الأداء من حيث الاستفادة لكل من المؤسسات الربحية وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. أما الدليل المعدّ لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن قياس وإدارة تأثيرها الاجتماعي من أجل التعلم الاستراتيجي في المنظمات وتحسينها، الذي نشرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2024، فهو يساعد أيضاً على معالجة الشواغل المتعلقة بالقياس.

سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

45 - عملاً بالقرار 281/77، شدد هذا التقرير على دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز التنمية المستدامة بما يتماشى مع قيمه ومبادئه، وسلط الضوء على المبادرات الرامية إلى النهوض بهذا الدور. ورغم الاستمرار في استحداث أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية في مختلف أنحاء العالم لتعزيز نمو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإدماجه في النظم الاقتصادية الأوسع نطاقاً وتيسير حصوله على الموارد بشكل أفضل، لا تزال هناك تحديات كبيرة. وتشمل تلك التحديات الافتقار إلى برامج تعنى تحديداً بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مجالات مثل الإحصاءات والبحوث والتعليم والتدريب، حيث كثيراً ما تكون تغطية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني غير كافية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الحصول على الموارد المالية وغير المالية يشكل عقبة، حيث أن المستثمرين الذين يركزون على الربح يسيئون فهم نموذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يعطي الأولوية للناس والغرض الاجتماعي على رأس المال وينظرون إليه على أن مخاطره عالية وعائده منخفض. وتؤكد تلك التحديات على الحاجة الماسة إلى إيجاد حلول مبتكرة وآليات داعمة لتسريع مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

46 - وفي هذا السياق، قد تود الجمعية العامة النظر في التوصيات التالية:

(أ) تشجيع جميع كيانات الأمم المتحدة الإنمائية على تعميم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في خططها وبرامجها، بما في ذلك من خلال تحسين البحوث والإحصاءات وإدارة المعارف المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وإسداء المشورة السياساتية الموجهة، وتقديم الدعم التقني وخدمات تنمية القدرات وفقاً لولاياتها؛

(ب) الإشادة بعمل فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ودعوة المنظمات المؤهلة إلى المشاركة بنشاط في فرقة العمل، وتعزيز الجهود المبذولة لتأمين الموارد اللازمة لعملياتها؛

(ج) تشجيع أعضاء فرقة العمل وغيرها من الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك اللجان الإقليمية وفرقة الأمم المتحدة القطرية، على دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها وبما يتماشى مع خطة العمل الاستراتيجية لفرقة العمل، في مساعيها الهادفة لتعميم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الإقليمية والوطنية والمحلية، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً، بالتوازي مع تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تصميم تلك الاستراتيجيات والسياسات والبرامج وفي تنفيذها ورصدها؛

(د) تشجيع الدول الأعضاء والهيئات الدولية على ضمان تهيئة بيئة ملائمة تتماشى مع طبيعة وتنوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتسخير الإمكانيات الكاملة لجميع أنواع كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل المساهمة في التنمية المستدامة، بما في ذلك بالنهوض بالإدماج والعمل اللائق، من خلال تدابير وأطر متسقة لتيسير خدمات الدعم المالي وغير المالي للملائمة لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ولا سيما بالاستفادة من الأدوات والآليات المكيفة مع جميع مراحل التنمية التي توفرها المؤسسات المالية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والدولية والإقليمية؛

- (هـ) الترويج لبيئة اقتصادية دولية تدعم قيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مما ييسر وصول كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى سلاسل الإمداد المسؤولة والأسواق الدولية ويعزز التجارة المنصفة والمستدامة، بما في ذلك تجارة منتجات التنوع البيولوجي والبدائل غير البلاستيكية؛
- (و) تشجيع الدول الأعضاء والهيئات الدولية على اعتماد سياسات مشتريات عامة شاملة للجميع تخصص عقوداً بشكل منهجي لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، خاصة فيما يتعلق بالمناسبات الدولية الهامة؛
- (ز) تشجيع الدول الأعضاء على التعاون، من خلال الأطر ذات الصلة سواء كان ذلك داخل و/أو خارج الأمم المتحدة، بما في ذلك المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل، لدعم تبادل الممارسات الجيدة القابلة للمحاكاة والدروس المستفادة لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك من خلال مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم تهيئة فرص العمل اللائق، وذلك أساساً في الاقتصادات الخضراء والرقمية واقتصادات الرعاية، ولتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل الأشخاص المستبعدين؛
- (ح) الاعتراف بمساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بوصفه وسيلة حاسمة لتحفيز الفئات الأكثر تخلفاً عن الركب على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتشجيع الدول الأعضاء على النظر في كيفية مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في العمليات المتعددة الأطراف المقبلة ذات الصلة و/أو المشاركة فيها، مثل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، والسنة الدولية الثانية للتعاونيات في عام 2025.